

Distr.: General  
4 December 2006  
Arabic  
Original: English



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة  
لمراقبة فض الاشتباك  
(للفترة من ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ إلى  
١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)

أولا - مقدمة

١ - يرد في هذا التقرير بيان الأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الماضية عملا بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) والممددة في قرارات لاحقة آخرها القرار ١٦٨٥ (٢٠٠٦)، المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

ثانيا - الوضع في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر وقف إطلاق النار ساريا في القطاع الإسرائيلي - السوري، وظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك هادئة بوجه عام فيما عدا منطقة مزارع شبعا (المنطقة ٦) التي شهدت نشاطا ناشئا من منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، جرى بيانه في تقاريري المتعلقة بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وبصورة خاصة، وفي الفترة من ١٢ تموز/يوليه إلى ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أطلقت صواريخ من منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان سقطت بالقرب من منشآت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، مما أدى إلى تدمير برج مراقبة غير مأهول. علاوة على ذلك، قامت عناصر مجهولة الهوية في المنطقة الفاصلة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بتفجير مواد متفجرة على طول الخط ألف ودمرت جزء صغير من السور المزود بتجهيزات تقنية.



٣ - وأشرفت قوة فض الاشتباك على المنطقة الفاصلة من خلال مواقع ثابتة ودوريات لكفالة إبعاد القوات العسكرية لأي من الطرفين عن هذه المنطقة. واضطلعت القوة أيضا بعمليات تفتيش نصف شهرية لتفقد مستويات المعدات والقوات في مناطق الحد من الأسلحة. وكان ضباط الاتصال من الطرف المعني يرافقون أفرقة التفتيش. وعلى غرار ما حدث في الماضي، منع كلا الجانبين أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض مواقعهما وفرضا بعض القيود على حرية تنقل القوة. وفي الفترة من ١٢ تموز/يوليه إلى ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، حددت القوة من نطاق أنشطة التفتيش والدوريات التي تضطلع بها في المناطق ٤ و ٥ و ٦ المتاخمة لمنطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وواصل موظفو الجمارك الإسرائيليون عملهم في موقع قوات الدفاع الإسرائيلية عند بوابة عبور قوة فض الاشتباك التي تقع بين الجولان الذي تحتله إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٤ - وواصلت قوة فض الاشتباك مساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية فيما يتصل بمرور الأشخاص عبر المنطقة الفاصلة. وخلال فترة الأشهر الستة الماضية، ساعدت القوة على عبور ٧٢٧ طالبا، و ١٠٠٩ حاجا و ٦ مدنيين، ووفرت الحماية في حفلة زفاف ويسرت مرور جثمان من أجل دفنه. علاوة على ذلك، ساعدت القوة في عملية تسليم قوات الدفاع الإسرائيلية إلى السلطات السورية ثلاثة مدنيين سوريين كانوا قد عبروا إلى الجولان الذي تحتله إسرائيل.

٥ - وفي منطقة العمليات، ولا سيما المنطقة الفاصلة، ظلت الألغام تشكل خطرا يهدد أفراد القوة والسكان المحليين. ويزداد هذا الخطر بالنظر إلى عُمر هذه الألغام وتدهور ما بها من مواد متفجرة. وواصلت القوة قيامها بعمليات إزالة الألغام. كما ظلت القوة على استعداد لدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة فيما تضطلع به من أنشطة لتعزيز التوعية المتصلة بالألغام بين السكان المدنيين.

٦ - وظل قائد القوة ومعاونوه على اتصال وثيق بالسلطات العسكرية في كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وتعاون الجانبان بوجه عام مع القوة في تنفيذ مهامها.

٧ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، كانت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تتألف من ١٠٢٥ جنديا هم من بولندا (٣٣٤ جنديا) وسلوفاكيا (٩٥ جنديا) وكندا (جنديان) والنمسا (٣٧٢ جنديا) ونيبال (جنديان) والهند (١٩٠ جنديا) واليابان (٣٠ جنديا). ووظفت اليابان ما مجموعه ١٥ فردا بوصفهم وحدة دعم وطنية. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد ٨٣ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة القوة على تنفيذ مهامها. ومرفق بهذا التقرير خريطة تبين حالة انتشار القوة.

### ثالثا - الجوانب المالية

٨ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧٧/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، مبلغاً إجمالياً ٣٩,٩ مليون دولار، بما يعادل مبلغاً إجمالياً قدره ٣,٣ ملايين دولار شهرياً، للإبقاء على قوة فض الاشتباك في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، على النحو الموصى به في الفقرة ١٣ أدناه، فإن تكلفة الإبقاء على القوة سوف تقتصر على المبالغ التي توافق عليها الجمعية العامة.

٩ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن الفترة الممتدة من تاريخ إنشائها حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ما مقداره ٣٠,٢ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام في نفس التاريخ ما قيمته ٨٠٢ مليون دولار. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، كان مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات ٢,٤ مليون دولار. وجرى سداد التكاليف المتعلقة بالجنود والمعدات المملوكة للوحدات للفترتين حتى ٣١ آب/أغسطس، و ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، على التوالي، وفقاً للجدول السداد الفصلي.

### رابعا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

١٠ - عندما قرر مجلس الأمن، في قراره ١٦٨٥ (٢٠٠٦)، تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أهاب أيضاً بالأطراف المعنية أن تنفذ فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣)، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم في نهاية تلك الفترة تقريراً عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد تناول تقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط (A/61/298) المقدم عملاً بقراري الجمعية العامة ٤٠/٦٠ و ٤١/٦٠، مسألة السعي إلى إيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف الصُّعد من أجل تنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

### خامسا - ملاحظات

١١ - ظل الوضع في القطاع الإسرائيلي - السوري هادئاً بوجه عام. وواصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ لكي تُشرف على وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن، والاتفاق المتعلق بفض الاشتباك بين القوات السورية

والقوات الإسرائيلية المُبرم في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، أداء مهمتها بشكل فعّال بالتعاون مع الطرفين.

١٢ - بيد أن الحالة في الشرق الأوسط تتسم بدرجة عالية من التوتر ومن المحتمل أن تظل كذلك ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. ويحدوني الأمل أن تبذل جميع الجهات المعنية جهوداً حثيثة لمعالجة المشكلة من جميع جوانبها بُغية التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣).

١٣ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة يشكل ضرورة أساسية. ولذلك أُوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وقد وافقت حكومة الجمهورية العربية السورية على التمديد المقترح. كما أعربت حكومة إسرائيل عن موافقتها على ذلك.

١٤ - وإنني إذ أقدم هذه التوصية، أرى لزاماً عليّ أن أوجه الانتباه إلى النقص في تمويل القوة. فلاشتراكات المقررة غير المسددة تبلغ حالياً حوالي ٣٠,٢ مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ أموالاً مستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتألف منها القوة. وأناشد جميع الدول الأعضاء تسديد اشتراكاتها فوراً وبالكامل، وتسوية جميع المتأخرات المتبقية.

١٥ - وفي الختام، أود أن أُشيد بالفريق بالا ناندا شارما، وبالرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين. فقد أدوا بكفاءة وتفان المهام الجسام التي كلفهم بها مجلس الأمن. كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي تزود هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمراقبين عسكريين مكلفين بالعمل في القوة.

